قواعد التفسير اللغوية وأثرها في بناء المعنى من خلال كتاب "حقائق التأويل في متشابه التنزيل" للشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)

Linguistic rules of interpretation and their impact on constructing meaning through the book “The Facts of Interpretation in Mutabih al-Tanzeel” by Al-Sharif Al-Radi (d. 406 AH)

الباحث الأول: محمد خيا

الطالب الباحث بسلك الدكتوراه: تكوين: النص دراسة لغوية ونقدية –كلية الآداب والعلوم الإنسانية – مراكش

الباحث الثاني: عبد الله بن الفقير

طالب باحث بسلك الدكتوراه: تكوين: الدرس اللغوي والنصوص الشرعية والأدبية –كلية اللغة العربية– مراكش

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٠/٢٦ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٠/٢٩ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١١/١٥

الملخص:

قارب المقال قضية قواعد التفسير اللغوية باعتبارها شرطا من شروط المفسر، وقد تناولها من خلال كتاب "**حقائق التأويل في متشابه التنزيل**"، للشريف الرضي، واكتفى بالجزء الخامس المتوفر من جملة أجزائه الضائعة، وألمح إلى منهج صاحبه فيه، وعرض إلى مصادره، ثم استجمع تلك القواعد اللغوية وصنفها، ودرسها دراسة لغوية تفسيرية، محاولا بذلك بيان كون المفسرين قديما يستضمرون في نفوسهم هذه القواعد البيانية، وإن لم يصرحوا بها، كما سعى المقال إلى تتبع آثار هذه القواعد في بناء الفهم القرآني، وما ينتج عنه من تأويلات عقدية أو فقهية.

الكلمات المفاتيح: قواعد التفسير اللغوية، الشريف الرضي، حقائق التأويل في متشابه التنزيل

Abstract

The article approached the issue of linguistic rules of interpretation as a condition of the interpreter, which it addressed through the book "The Truths of Interpretation and similar revelations", for Sharif Al-Radi, and only with the fifth part of the lost book, and it indicates the approach of its author, and presents its sources, then gathered and classified these linguistic rules, and studied them using interpretive language study as a method, trying to show that the interpreters had these rules in their minds the past, even if they had not pronounced them, the article also sought to track the effects of these rules in building Quranic understanding, and the resulting doctrinal or jurisprudential interpretations.

Keywords: Linguistic rules of interpretation, Al-Sharif Al-Radi, facts of interpretation in the similarity of revelation

المقدمة":

يعتبر علم قواعد التفسير من العلوم المهمة التي يجب على متعاطي التفسير العلم بها، وقد كان للمفسرين قديما وعي بهذا، فضمنوا تفاسيرهم قواعد ضابطة؛ منها ما له تعلُّق بأسباب النزول، ومنها ما يتصل بعلم أصول الفقه، ومنها ما يندرج تحت أصول الدين، وأخرى تنطوي تحت لواء علوم اللغة، وقد كان منهم من يذكر القاعدة تصريحا كما فعل ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وبعضهم كان يعمل بها توظيفا كما هو الحال عند الزمخشري (ت٥٣٨هـ). وإن أجلّ هذه المسالكِ المسلكُ اللغوي؛ إذ هو وعاء النص القرآني، وظرفه البياني، ومن ثَمَّ كان العلم باللسان العربي، وأنماط خطابه، أبين سبيل إلى فهم القرآن الكريم وتفسيره.

وقد كان المنهج اللغوي من أول المناهج التي اهتمت ببيان القرآن، كما نجده عند أصحاب معاني القرآن، الفراء (ت٢٠٧هـ)، وأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ...، ومن أقعد الكتب المصنفة في هذا المنهج كتاب "حقائق التأويل في متشابه التنزيل"؛ للشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، وهو كتاب جمع فيه صاحبه بين القواعد اللغوية والكلامية والفقهية لكشف ما خفي من متشابه الآي، وبيان ما غمض منها، وتأويل ما اشتبه فيها.

مما جعلنا نشتغل على قواعد التفسير اللغوية المبثوثة فيه؛ لكثرتها ودقة ضبطها، ولأن صاحبها إمام في اللغة، حجة في التفسير، وإن كان متن الاشتغال مبتورا غير مكتمل، فإن ما وقعت عليه اليد فيه من القواعد ما يغني المقال.

فجاء المقال في محورين اثنين، قدمنا لهما بمقدمة، وختمناهما بخلاصات تركيبية: فالأول خصصناه للتعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف، وبيان منهجه ومصادره فيه، والثاني محضناه لقواعد التفسير اللغوية في الكتاب، وجعلناه في مبحثين: الأول تناولنا فيه قواعد التفسير اللغوية الإفرادية؛ ما بين معجمية وتصريفية، والثاني ذكرنا فيه القواعد التركيبية؛ وفيها القواعد الإعرابية والقواعد البلاغية.

المحور الأول:

لمحة عن ترجمة الإمام الشريف الرضي وكتابه "حقائق التأويل في متشابه التنزيل"

أولا: ترجمة الإمام الشريف الرضي

هو"أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، ومولده ببغداد سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، وابتدأ يقول الشعر بعد أن جاوز العشر سنين بقليل، وهو اليوم أبدع أبناء الزمان، وأنجب سادة العراق، يتحلى مع محتده الشريف، ومفخره المنيف، بأدب ظاهر وفضل باهر، وحظ من جميع المحاسن وافر، ثم هو أشعر الطالبيين، من مضى منهم ومن غبر على كثرة شعرائهم المفلقين، كالحماني وابن طباطبا وابن الناصر وغيرهم، ولو قلت إنه أشعر قريش لم أبعد عن الصدق" . وكان الشريف الرضي يحضر مجالس كبار العلماء في سن مبكر جدا،حيث حضر في مجلس أبي سعيد السيرافي وهو دون العاشرة، وقد ذكر هذا ابن خلكان في ترجمته فقال: "وذكر أبو الفتح ابن جني النحوي، في مجاميعه أن الشريف الرضي المذكور أحضر إلى ابن السيرافي النحوي وهو طفل جدا لم يبلغ عمره عشر سنين، فلقنه النحو، وقعد معه يوما في حلقته، فذاكره بشيء من الإعراب على عادة التعليم" .

وتعددت أقوال العلماء فيه، إذ قال الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ):" سمعت أبا عبد الله محمد بن عبد الله الكاتب بحضرة أبي الحسين بن محفوظ، وكان أحد الرؤساء، يقول: سمعت جماعة من أهل العلم بالأدب يقولون: الرضي أشعر، فقال ابن محفوظ هذا صحيح، وقد كان في قريش من يجيد القول إلا أن شعره قليل، فأما مجيد مكثر فليس إلا الرضي" .

وقال الباخرزي (ت٤٦٧هـ):" له صدر الوسادة بين الأئمة والسادة، وأنا إذا مدحته كنت كمن قال لذكاء: ما أنورك, ولخضارة: ما أغزرك، وله شعر إذا افتخر به أدرك به من المجد أقاصيه، وعقد بالنجم نواصيه، وإذا نسب انتسب رقة الهواء إلى نسيبه، وقال بالقدح المعلى في نصيبه حتى إذا استند الراوي غزلياته بين يدي العزهاة، لقال له من العز: هات، وإذا وصف فكلامه في الأوصاف أحسن من الوصائف والوصاف، وإن مدح تحيرت فيه الأوهام بين مادح وممدوح ..." .

وقال الثعالبي(ت٤٦٩هـ):" وابتدأ يقول الشعر بعد أن جاوز العشر سنين بقليل. وهو اليوم أبدع أبناء الزمان، وأنجب سادة العراق، يتحلى مع محتده الشريف، ومفخره المنيف، بأدب ظاهر وفضل باهر، وحظ من جميع المحاسن وافر، ثم هو أشعر الطالبين، من مضى منهم ومن غبر على كثرة شعرائهم

المفلقين ... ولو قلت أنهم أشعر قريش لم أبعد عن الصدق، وسيشهد بما أجريه من ذكره شاهد عدل من شعره العالي القدح، الممتنع عن القَدح، الذي يجمع إلى السلاسة متانة، وإلى السهولة رصانة ويشتمل على معان يقرب جناها ويبعد مداها" .

وقال ابن أبي حديد(ت٦٥٦هـ):" حفظ الرضي القرآن بعد أن جاوز ثلاثين سنة في مدة يسيرة، وعرف من الفقه والفرائض طرفا قويا، وكان رحمه الله عالما أديبا وشاعرا مفلقا، فصيح النظم، ضخم الألفاظ، قادرا على القريض، متصرفا في فنونه، إن قصد الرقة في النسيب أتى بالعجب العجاب، وإن أراد الفخامة وجزالة الألفاظ في المدح أتى بما لا يشق فيه غباره، وإن قصد في المراثي جاء سابقا ... وكان مع هذا مترسلا ذا كتابة قوية، وكان عفيفا شريف النفس، عالي الهمة، ملتزما بالدين وقوانينه..." .

وينحدر الشريف الرضي من أسرة علوية عريقة بالنسب، فقد كان أبوه زمن ميلاده يتولى نقابة الأشراف الطالبيين، وإمارة الحج والنظر في المظالم، حظي بعلاقة طيبة مع بني بويه والخلفاء العباسيين، وكانت أمه من هذه الأسرة الكريمة العلوية، فنشأ في بيت علم وشرف، ودرس علوم الدين والعربية على أبيه وعلى غيرهم من علماء بغداد في ذلك الحين. فقد عاش الشريف الرضي في عصر من أزهى عصور الحضارة الإسلامية، ذلك هو القرن الرابع للهجرة في ظل الخلافة العباسية. في هذه الأسرة العلوية النبيلة نشأ الشريف وأخذ يدرس علوم الدين وما يتصل بها من لغة وأدب باعتبارها وسيلة إلى علوم الدين" .

وتوفي الشريف الرضي "بكرة يوم الأحد سادس المحرم ، وقيل صفر، سنة ست وأربعمائة ببغداد، ودفن في داره بمسجد الأنباريين بالكرخ" .

وخلف الرضي آثارا نافعة وظاهرة في كل فن من الفنون الإسلامية و العلوم المتداولة في ذلك العصر، فقد ترك لنا مؤلفات عديدة ذكرها الشيخ أبي العباس أحمد بن علي النجاشي (ت٤٥٠هـ) في كتابه ، وهي كالآتي:

كتاب "حقائق التأويل في متشابه التنزيل" وهو كتاب في معاني القرآن، قال عنه ابن جني: "صنف كتابا في معاني القرآن يتعذر وجود مثله دل على توسعه في علم النحو واللغة" .

- مجاز القرآن .
- خصائص الأئمة.
- نهج البلاغة. طبع طبعات عديدة، يحتوي على منتخبات خطب الإمام علي، يقع في عشرة أجزاء.
- الزيادات في شعر أبي تمام.
- تعليق خلاف الفقهاء.
- مجازات الآثار النبوية . طبع ببغداد سنة ١٣٢٨هـ.
- تعليقة في الإيضاح لأبي علي.
- الجيد من شعر ابن الحجاج.
- الزيادات في شعر ابن الحجاج.
- مختار شعر أبي إسحاق الصابي.
- ما دار بينه وبين أبي إسحاق من الرسائل .
- ديوان الشعر. أشار إليه ابن خلكان في ترجمته للشريف الرضي بقوله: "فديوان شعره كبير يدخل في أربع مجلدات" .

ثانيا: التعريف بكتاب "حقائق التأويل في متشابه التنزيل"

قبل أن ينتهي الشريف الرضي من جمعه لنهج البلاغة، كان قد اتجه إلى القرآن الكريم وأخذ يكتب في التفسير كتابا كبيرا كان يشير إليه في كتبه "بالكتاب الكبير" ، و تشير إليه المصادر باسم "معاني القرآن" ، و"حقائق التنزيل" ، و"المتشابه من القرآن" ، و"تفسير القرآن" ، والواقع أن كل هذه التسميات هي لكتاب واحد هو كتاب حقائق التأويل في متشابه التنزيل .

ينقل أحمد بن علي الداودي في كتاب عمدة الطالب عن أبي الحسن العمري:

أنّه رأى تفسير القرآن الكريم المنسوب إلى الرضي، وهو حسن وبحجم تفسير أبي جعفر الطبري (وعلى قول أبي جعفر الطوسي) بل أكبر منه. ويقول العلامة الأميني في الغدير : «حقائق التأويل في متشابه التنزيل، وهو تفسيره ذكره في كتابه (المجازات النبوية) يعبر عنه تارة بحقائق التأويل. وأخرى

بالكتاب الكبير في متشابه القرآن، وعبر عنه النجاشي بحقائق التنزيل، وصاحب عمدة الطالب بكتاب المتشابه في القرآن». وقد قرّض ابن جني أستاذ السيد الرضي هذا الكتاب قائلا: «صنف الرضي كتابا في معاني القرآن الكريم يتعذر وجود مثله دلّ على توسعه في علم النحو واللغة».

وهو كتاب عظيم غزير المادة قوي الأسلوب، يعد من الكتب النادرة في دراسة الملتبس في القرآن، إذ يحوي بين طياته مادة خصبة في التفسير والقراءات واللغة والنحو.

الكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه هو الجزء الخامس من عشرة أجزاء ضائعة من مؤلف ضخم بعنوان حقائق التأويل في متشابه التنزيل للشريف الرضي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ, طبع بدار الأضواء في بيروت سنة ١٤٠٦هـ الموافق لسنة ١٩٨٦م وشرحه محمد الرضا آل كاشف الغطاء, كما قدم له الدكتور عبد الحسين العلي بمقدمة وافية تجاوزت المئة صفحة، تطرق فيها لحياة الشريف الرضي وأهم المواقف التي تعرض لها في حياته مما أثرى ثقافته وأهله لكتابة هذا السفر العظيم.

بعد التقديم ينتقل القارئ مباشرة إلى تفسير الشريف الرضي للآيات القرآنية والتي تبدأ بالآية السابعة من سورة آل عمران، ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ ، وينتهي بالآية الثامنة والأربعين من سورة النساء، ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ ، وقد اعتمد المحقق على نسختين مخطوطتين، الأولى هي النسخة الموجودة بالمكتبة الرضوية الموقوفة بطوس، يرجع تاريخها إلى ما بعد المؤلف بقرن وربع تقريبا، نقلها كاتبها على نسخة قرئت على المؤلف، وعليها خطه وتاريخ تأليفه سنة ٤٠٢هـ .

والنسخة الثانية هي نسخة العلامة السيد محسن القزويني بالحلة، مخطوطة بالخط النسخي ومؤرخة بسابع شوال ١٠٩٧هـ، ومنقولة على نسخة نسخت في بلدة أصفهان.

ثالثا: منهج الإمام الشريف الرضي في الكتاب

ذكر علماء اللغة أن المتشابه يطلق في اللغة على ما تماثل من الأشياء، وأشبه بعضها بعضا، يقول المناوي: المتشابه: المشكل الذي يحتاج فيه إلى فكر وتأمل. أما متشابه القرآن حين يطلق فإنه يطلق على نوعين، الأول: المتشابه اللفظي والثاني: هو المتشابه المعنوي، وهو يقابل المحكم، وقد دار حول هذا النوع جدل كبير بين العلماء لتحديد المراد منه في القرآن الكريم، وخلاصة ذلك أن المراد به الغامض والمشكل مما استأثر الله سبحانه بعلمه كعلم المغيبات، وعلم الساعة، أو أنه مما التبس فهم المراد منه، من حيث خرج ظاهره عن دلالته على المراد به، لشيء يرجع إلى اللغة، أو العقل وهو ما ذكره الشريف الرضي في حقائق التأويل في متشابه التنزيل.

وقد نهج في كتابه منهجا فريدا تمثل في كونه:

يورد الآيات المتشابهات ويستفيض في تفسيرها، وذلك انطلاقا من سؤال يطرحه في البداية ثم يأتي بالشواهد الشعرية وأقوال العلماء ليخلص إلى النتيجة التي يراها مناسبة. فمثلا في بداية الكتاب يطرح سؤالا حول : "ومن سأل عن معنى قوله تعالى: هُنَّ أُمُّ الْكِتَاب فقال "كيف جمع سبحانه و تعالى بين قوله "هن" وهو ضمير لجمع و بين قوله: " أُمُّ الْكِتَابِ وهو اسم لواحد، فجعل الواحد صفة للجمع وهذا فت في عضد البلاغة وثلم في جانب الفصاحة .

فالجواب : "أن المراد بذلك كون هذه الآيات باجتماعها وانضمامها بعضها إلى بعض في إنزالها، أما للكتاب. وليست كل واحدة أما بانفرادها ..." ثم ينبري إلى تقديم الدليل على جوابه من خلال مجموعة من القواعد اللغوية و لشواهد الشعرية وأقوال المفسرين.

يقتصر على الآيات المتشابهات ويعقد لكل آية مسألة قائمة بذاتها غير متصلة بأخواتها إلا البحث عن متشابه الآي فكان الكتاب مجموعة مسائل متنوعة لكل منها استقلالها العلمي وفائدتها الخاصة وقد أضاف المحقق عناوين للمسائل تسهيلا على القارئ.

يرد المتشابه إلى المحكم مثل قوله في الإزاغة بعدما عرض أقوال العلماء فيها قال: "إن من أصلنا رد المتشابه من الآي إلى المحكم منها" .

الاهتمام بحروف المعاني وأصول معانيها ومن ذلك قوله: ومن وجه آخر: حقيقة الواو الجمع فوجب حملها على سنن حقيقتها ومقتضاها ولا يجوز ههنا حملها على الابتداء إلا بدلالة ..." .

المعرفة بالصيغ الصرفية ومعانيها حسب سياقاتها ومن ذلك: فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى قال: فلا يجوز أن يكون أفعل من عمى العين؛ لأن هذا الجنس مما لا يقع التزايد فيه، إلى أن: فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى على أنه اسم لذي عمى.

الاستشهاد على القرآن بالقرآن ومن ذلك : قوله في الإزاغة: المراد بالإزاغة فعل إنساني أصالة لأن الله لا ينسب إليه الشر، ولما زاغوا عاقبهم الله بأن أزاغهم والدليل قوله تعالى في آخر الآية وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ..

ومن مميزات الكتاب كذلك ذكر بعض الأقوال الفقهية، قضية شهادة المرأة مثلا.
ذكره لبعض شيوخه ومروياته عليهم.
يورد القراءات ويوجهها نحويا ثم يرجح بعضها.
الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين والأشعار والأمثال.
القول بآراء المعتزلة، وأحيانا يتفق مع مذهب الأشاعرة خاصة في اشتراطهم معرفة التوحيد بالعقل.
رابعا: مصادره في الكتاب
ذكر الشريف الرضي في كتابه عددا من المصادر التي اعتمدها في الاحتجاج لآرائه ومنها:
الحجة في القراءات السبعة لأبي علي الفارسي.
الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف لابن المنذر.
الايضاح في أسرار النكاح للشيرازي.
ضياء القلوب في معاني القرآن للمفضل بن سلمة الكوفي.
الفصيح لأحمد بن يحيى ثعلب.
القراءات السبعة لابن مجاهد.
القوافي للأخفش.
مختصر المزني في فروع الشافعية.
مختصر أبي الحسن الكرخي.
مختصر الجرمي "مقدمة في النحو"
مختصر الطحاوي في الفقه.
تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة.
المغازي للواقدي.

المحور الثاني:

نماذج من قواعد التفسير اللغوية في "حقائق التأويل"

برز أهل البيان وعلماء التفسير وعلوم القرآن قديما إلى التأليف في قواعد التفسير اللغوية؛ بدءا من أبي نصر الحدادي (ت بعد ٤٠٠هـ)، في كتابه: "مدخل لعلم تفسير القرآن الكريم ومعانيه"؛ الذي اختصه بعلمي الإعراب والتصريف، وفصل فيه مباحثهما، واستطرد في ذكر الشواهد القرآنية والشعرية على القواعد اللغوية، ثم ألف الإمام الطوفي (ت٧١٦هـ) كتاب: "الإكسير في علم التفسير"؛ الذي وضعه في العلوم التي يحتاج إليها المفسر، وقسّمه إلى ثلاثة أقسام، الأول: عرض فيه لأهمية التفسير وأسباب الاختلاف فيه، وذكر فيه قانونا كليًّا مهمًّا في الكشف عن المعنى, الثاني: بين فيه العلوم التي اشتمل عليها القرآن، والعلوم التي يتوجب على المفسر النظر فيها، والقسم الثالث: عقده لعلمي المعاني والبيان، وأطال فيهما القول مفصلا مباحثهما ومكثرا من شواهدهما. ثم صنف الإمام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رسالته: "مقدمة في أصول التفسير"؛ التي استعرض فيها مسار التفسير من العصر النبوي ثم الصحابة ثم التابعين إلى عصره، وبين فيه مناهج المفسرين والمدارس التفسيرية، واعتبر اللغة منفذا من منافذ التحريف والضلال عندما تحدث عن أسباب الاختلاف في التفسير من جهة الاستدلال، واهتم بالتفسير بالنظائر وجعله أحسن الطرق. ثم ألف محي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت٨٧٩هـ)، رسالة: "التيسير في قواعد التفسير"؛ التي استهلها ببيان حد التفسير والتأويل، ثم أشار إلى العلوم التي يحتاج إليها المفسر على جهة الإجمال، وجعلها خمسة عشرا علما، وألمح إلى أهمية التفسير وشرفه وتاريخ التدوين فيه، وحقيقة القرآن وتواتره أسباب نزوله، واستطرد بذكر المحكم والمتشابه إجمالا، ثم فصل في المتشابه وبين أقسامه وطرق تفسيره وتأويله. ثم كتب ولي الدين الدهلوي (ت١١٧٦هـ) موسوعته: "الفوز الكبير في أصول التفسير"؛ الذي اهتم فيه بالطرق السليمة الهادية إلى التفسير الصحيح، مبينا أسباب التحريف والضلال عند اليهود والنصارى، واعتنى بأسلوب القرآن وبلاغته في تبين الإعجاز، وتعرض إلى الناسخ والمنسوخ واشتراط الخبر فيهما، وتعرض لأسباب النزول وغيرها من علوم القرآن، ثم ختم الكتاب بنظرة جديدة في تأويل

الحروف المقطعة، رجح بها القول بأنها أسماء للسور. ثم كتب جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، رسالته: "تمهيد خطير في قواعد التفسير"؛ التي صدر بها تفسيره "محاسن التأويل"، ضمنه إحدى عشرة قاعدة، استهله بكلام الزركشي في أمهات مآخذ القرآن، ثم ذكر قواعد في معرفة صحيح التفسير من سقيمه، وأخرى في بيان الأصح عند الاحتمال، وفصل القول قواعد وضوابط التفسير اللغوي، وغيرها من القواعد. ثم كتب عبد الحميد الفراهي(ت١٣٤٩هـ) رسالته: "التكميل في أصول التأويل".

وعقد الطاهر بن عاشور(١٣٩٣هـ)، عشر مقدمات مهمة في التفسير، وطأ بها لتفسيره، وذكر في المقدمة التاسعة طرق تبين المعاني، ودور الأساليب التركيبية في تأديتها، وختم بقول مفصَّل في إعجاز القرآن وسبب الاهتداء إليه، وجعل فيها فصلين أحدهما في مبتكرات القرآن، والثاني في عادات القرآن، وكلاهما مرتبط أشد الارتباط بالإعجاز. وصنف خالد عبد الرحمن العك كتابه موسوعي (ت١٤٢٠هـ) "أصول التفسير وقواعده"؛ جمع فيه تاريخ التفسير ومناهجه، واستودعه مباحث العلوم المرشدة إلى نظمه، والكشف عن معانيه في ألفاظه وتراكيبه، وأخرى بيان مراتب اللفظ وضوحا وخفاء، وأخرى ضابطة لألفاظه رواية ودراية. وألف لمساعد بن سليمان الطيار، سنة ١٤١٣هـ، كتاب "فصول في أصول التفسير"؛ اعتنى فيه بالقواعد والأسس التي ينبغي للمفسر العلم بها، والأصول التي يدور عليها التفسير لفظا ومعنى وإشارة، ثم فصل القول في قواعد الترجيح اللغوية، وبين أهمية التوجيه القرآني، ودور الكليات القرآنية في التفسير. وألف خالد بن عثمان السبت، سنة ١٤٢١هـ، كتابه المتخصص: "قواعد التفسير جمعا ودراسة": جعله في ثمان وعشرين مقصدا، أودعه قواعد في أسباب نزول القرآن وما يتصل به، وطرق تفسيره؛ بالنظائر، والحديث، وأقوال الصحابة، والتابعين، وبالرأي، وباللغة، وذكر فيه هذه ثلاث عشرة قاعدة لغوية؛ ما بين إعرابية، وتصريفية، وأسلوبية، ثم عقد مقصدا خاصا بالقواعد اللغوية شرح فيه ثمان قواعد لغوية أخرى، ثم تطرق لقواعد مهمة في مباحث لغوية، كالفصل والوصل، والتكرار، والأمر والنهي، والنفي.

وقد نثر الشريف الرضي في رحاب تفسيره الكبير قطعا من مسك علم اللغة العربية، ورصع جوانبه بجواهر البيان، وأسدى وألحم فيه بخيوط المنطق والكلام، وطرز أواسطه بأزاهير الأمثال والأشعار، فجاء كالنسج العجيب، ووافي كالعقد الفريد، حوى من كل فن نتفا، وجمع من كل علم طرفا، فكان كالرياض لأولي العقول والنهى، وكالإقليد لطالب لطائف المعاني من بيان القرآن.

هذا الكتاب عظيم الشأن، عجيب السبك، متين النظم، قوي العبارة، متوسع في أصناف العلوم، يستقي من العقل، وينهل من النقل؛ فصاحبه راسخ القدم في علوم الشرع، شامخ الرأس في العقليات، متضلع في العربية والبيان، ملم بتاريخ العرب، ممتلئ من فن الشعر والأدب، إذا قال أصاب، وإذا سئل أجاب، وإذا فسر بين ووضح، وإذا ناقش فصل وميز، وإذا تصدى لشبهة دحضها بما أوتي من منة في المناظرة والحجاج.

وقد ملأ الإمام الرضي تفسيره بالقواعد اللغوية المساعدة في التفسير فكانت نسقا في فكره اللغوي، وسياقا مطردا في فهم القرآني، وهي متنوعة فمنها ما له علاقة بالكلمة حالة الإفراد، ومنها ما له ارتباط بها إذا ركبت مع غيرها في الخطاب، فالأول: يندرج تحته علم اللغة أي المعجم، وعلم التصريف، والاشتقاق، والثاني: يدخل فيه النحو، والبلاغة.

المبحث الأول

قواعد التفسير اللغوية الإفرادية

قواعد التفسير المعجمية

درج المفسرون وعلماء القرآن على بيان أهمية العلم بمفردات القرآن لمتعاطي التفسير ؛ إذ العلم بالمفردة ينبني عليه فهم الخطاب التركيبي، وتبين النظم البياني، وقد عمل بذلك الشريف الرضي وفق نسق بياني مطرد، مقعدا له قواعد معجمية محكمة، تضبط الفهم، وتعين على البيان. نورد فيما يلي نماذج من هذه القواعد اللغوية، ووظائفها في البيان، من خلال تفسيره "حقائق التأويل في متشابه التنزيل".

مراعاة المعنى الإعجازي للكلمة القرآنية في التأويل

فإذا وردت كلمة في القرآن احتملت المعنى الحقيقي، وتضمنت معنى مجازيا بعيدا؛ وجب حملها على الحقيقة، ولا ينبغي استكراهها على معنى بعيد من أجل موافقة الواقع ؛ ولهذا رد الشريف الرضي على الفراء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾ ؛ "أي ترونهم ثلاثة أمثالهم"، فقال الرضي: "فمما قاله من رد على الفراء قوله المتقدم ذكره: أن الغلط في هذا الباب غلط بجميع المقاييس المعلومة المعقولة والأشياء؛ لأنا إنما نعقل مثل الشيء مساويا له، ونعقل مثليه ما يساويه مرتين؛ فإذا جهلنا المثل بطل التمييز ... والذي قاله يبطل من وجهة اللفظ والمعنى جميعا؛ أما من جهة اللفظ؛ فلأن من قال لغيره: مالي مثلا مالك، وكان مال الآخر ألفا، فالمفهوم أن مال الآخر ألفان، لا يصح غير ذلك. وأما من جهة المعنى؛ فلأن في هذا القول إبطال الآية المعجزة في

هذه الحالة؛ لأن المسلمين إذا رأوا المشركين على هيئتهم، وصحيح عدتهم، فليس في ذلك آية تدل على الاختصاص لهم، والتمييز من غيرهم. فمن زعم أن الآية في هذا غلبة القليل الكثير فقد أبطل أيضا؛ لأنه كثيرا ما يغلب العدد القليل العدد الكثير" .

إذا احتمل اللفظ عدة معاني حمل عليها جميعا ما لم تتعارض؛ فإذا تعارض حكّم السياق

قد يقع الفعل على عدة معان فيحمل عليها كلها، ومنه قول الشريف: "قال بعضهم: معنى شهد الله: قضى الله أنه لا إله إلا هو، ولن يخلو أن يكون قضى ههنا بمعنى: أعلم وبين، أو يكون بمعنى: حكم وألزم، فإن كان بمعنى أعلم وبين، فهو بمعنى شهد على ما ذكرناه، وقد جاء في التنزيل قضى بمعنى أعلم في عدة مواضع، ومنها قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ ، ومنها قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاَءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ ، وإن كان بمعنى حكم وألزم، فالتقدير: أن الله سبحانه حكم بأن لا إله إلا هو، وألزم خلقه أن يعتقدوا ذلك بالدلالات القائمة، والبينات الواضحة، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ، أي: ألزم ذلك وحكم به" .

فالقرآن يستعمل الكلمة الواحدة بمعان مختلفة حسب المقام، فكلمة الملك تدل على النبوة في قوله تعالى: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ، عند من أرجع الضمير على إبراهيم، وتدل على حسن الحال والاستكثار من الأموال في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا، وتدل على النبوة أو الملك الذي هو إقامة الدين والحكم بالشريعة، وهذا لا يأمن عليه فاسق ولا كافر .

ومما توسعت فيه العرب ألفاظ القرابة والنسب، مثل تسميتهم ابن البنت بالابن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ ، وإطلاقهم النفس على ابن العم القريب اللصيق، "قال بعض العلماء: إن للعرب في لسانها أن تخبر عن ابن العم اللاصق والقريب المقارب، بأنه نفس ابن عمه، ومن الشاهد على ذلك قوله تعالى: وَلاَ تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ﴾ ؛ أراد تعالى: أن لا تعيبوا إخوانكم المؤمنين، فأجرى الأخوة في الديانة مجرى الأخوة في القرابة، وإذا وقعت النفس عندهم على البعيد النسب كانت على الأخلق أن تقع على قريب النسب، وقال الشاعر:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّ ..... نمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

أراد: كأنما نقتل أنفسنا بقتلنا إخواننا، فأجرى نفوس أقاربه مجرى نفسه" .

ما يختص به الله تعالى لا يطلق على غيره إلى بقرينة

فكلمة الرب تطلق في اللغة على الملك والسيد؛ "إلا أنه لا يجوز أن يطلق هذا الاسم لغير الله إطلاقا مجردا؛ إلا مع القرائن التي يؤمن معها اللبس، فإذا عدمت تلك القرائن فلا يجوز الإطلاق؛ لأجل الإيهام". واستدل له الرضي بقول صفوان بن أمية يوم حنين ردا على من قال: "اليوم لا تبقى لفلان باقية"، يريد النبي ﷺ: "أسكت لا أم لك! فلئن يربني رجل من قريش أحب إلي من أن يربني رجل من هوازن"، قال الرضي: إنما أراد لئن يملك أمري، ويلي علي رجل من قريش أحب من أن يملك أمري رجل من غيرهم، قال الشاعر في ذلك:

وَهُو الرَّبُّ والشهِيدُ علَى يَو ... م الحَيارِينَ والبلاءُ بلاءُ .

الإعمال أولى من الإهمال

إذا وردت كلمة في القرآن واحتملت معنيان فأكثر حملت على جميع المعاني إذا اقتضى الجمع، أو تحمل على معنى يتضمن تلك المعاني، كما في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ ؛ حيث فسر القيام بـ "المقايضة" وبـ "الملازم"؛ فيحمل عليهما معا، أو يحمل على الملازمة؛ لأنها تستلزم المقايضة بعكس المقايضة فقد لا يكون معها ملازمة، وفي هذا قال الرضي:" فحمل الكلام على الملازمة أولى لانتظامها الأمرين جميعا" .

مراعاة تغير المعنى بتغير المتعلق

تدل الكلمة في أصل اللغة على معنى أو معان، ثم تدل على معان أخرى حسب سياق ورودها في الكلام أو متعلقها، فمن ذلك تشنيع الرضي على السدي تفسيره القيام في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾؛ بأنه ضد القعود، قائلا: "فهو قول مُفْلسٍ في بضاعة العربية، قليلِ البصر بتصاريف لسان أهل العربية؛ لأن قائما ههنا ليس يراد بها القيام الذي هو ضد القعود؛ لأن الملازمة في الحقوق قد يسمى قائما كان قاعدا أو قائما" .

العلم بسنن التغليب في الخطاب العربي والقرآني

للعرب سنن لاحب في خطاباتها تعتبر فيه الأهم والأفضل فتغلبه على ما دونه في الأهمية والأفضلية أو في الشهرة والتعريف.

تغليب الأشهر

وعلى هذا بنى الكســـائي قوله في أن معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَ اَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيئِينَ﴾ ؛ هو "ميثاق القوم الذين منهم النبيئون، ويعني بهم بني إسرائيل؛ لأن الأنبياء كثروا فيهم فسمى أتباع النبيئين بأسمائهم لكثرتهم فيهم" . وضعف الرضي هذا القول للبسه وإبهامه، وإن كان يجري على نسق العرب في الكلام، واستشهد له بقول الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخَبِيبَيْنِ قَدِي .... لَيْسَ الأَمِيرُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

ومنه أيضا العمران والقمران والأسودان.

تغليب الأفضل

وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ ؛ "فما يمشي على بطنه أو على أربع أكثر ممن يمشي على رجلين؛ ولكن لما كان من يمشي على رجلين أفضل لوجود القوة العاقلة فيه غلب على ما لا يعقل لاختلاطه به، وعلى هذا النحو قول لبيد:

فَعَلاَ فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ فَأَطْفَلَتْ .... بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

والنعام لا تطفل؛ ولكنها تبيض، إلا أنه لما خلط ما يلد بما لا يلد أجراه مجراه في الصفة؛ لأن ما يلد أعلى طبقة مما لا يلد" .

وينطبق على هذه القاعد ما ذكره الرضي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ ، من أنه إذا فسر الإسلام بالاستسلام فيدخل مع العقلاء غيرهم من الأطفال والبهائم؛ لأنهم اختلطوا بهم، إلا أنه لما كان العقلاء أفضل وأكرم جيء بـ "من" دون "ما" تغليبا لهم على غير العقلاء، وإن كان غيرهم أكثر.

إجراء الحروف المشتركة بين المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث على اللفظ والمعنى

الأصـل في "من" الموصـولية أنها مذكر مفرد؛ من حيث اللفظ، مشـتركة من حيث المعنى؛ لأنها تدل على التثنية والجمع والتأنيث، "فإذا وقعت على شيء من ذلك كنت فيه بالخيار: إن شئت أجريت اللفظ عليها في نفسها، وإن شئت أجريته على معناها في التثنية والجمع والتأنيث؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ ، وقوله سبحانه: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعونَ إِلَيْكَ﴾ ، وقال الفرزدق:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي ... نَكُن مِثْلَ مَنْ — يَا ذِئْبُ — يَصْطَحِبَانِ"

العلم بأسماء القرآن معين على الفهم

ويقصد بذلك أن الكلمة القرآنية يكون لها معنى في اللغة فينقلها القرآن إلى معنى جديد أو يضيف إليها معنى آخر، كالإيمان فأصله في اللغة التصديق وهو "في الشرع اسم من أسماء المدح، وهذا يفيد استحقاق الثواب مع ضرب من التعظيم" .

ومما يدخل في هذه القضـية أن اللفظ يأتي في القرآن فلا يحمل على المعنى اللغوي وإنما يحمل على الشـرعي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ ، فالتوبة الحاصلة منهم توبة لغوية؛ لأن العلماء اشترطوا في التوبة الصحيحة شروطا، "فلهذا قد تسمى التوبة: توبة، وهي مع ذلك غير مقبولة، لأنها لم تقع مطابقة لشرائطها، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ " .

ويتضمن أيضا أن الحمل المعنى الشرعي أولى من الحمل على المعنى اللغوي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ ، قال الرضي: "فإن الكفر في اللغة التغطية؛ فمن فسر الآية بأن «من غطى كونه مستطيعا لحجه، وكتم هذه الحالة من نفسه؛ ليجعلها سببا للقعود عن الحج، وأداء الفرض ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾، وفي هذا الوجه بعد وتعسف، ... فيجب حمل الكفر ههنا على الجاحد بوجوب الحج، أو بإيجاب الرسول له؛ لأن ذلك معلوم من دينه اضطرارا، فمن جحده صار مكذبا له، فيكفر من هذا الوجه" .

الأليق بإعجاز القرآن أن تحمل زياداته على الزيادة في المعاني والأغراض

كما في قوله سـبحانه: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا اَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِـقِينَ (٥٣) وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُـولِهِ وَلاَ يَاتُونَ الصَّـلاَةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَـالَى وَلاَ يُنْفِقُونَ إِلاَّ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ ، قال الرضـي: "فإذا وجدنا القرآن قد دل في مواضـع عن نفي القبول منهم لما يبذلونه على وجه القربة، وما يبذلونه على وجه الفدية والقربة، لم يكن مخالفنا أولى بحمل ذلك على وجه القربة منا بحمله على وجه الفدية والقربة جميعا؛ إذ كان فيهما زيادة معنى، وكنا مع هذا الحال نافين عن كلام الله تعالى ما لا يليق به من إيراد الزوائد المسـتغنى عنها، والتي لا يسـتعين بمثلها إلا من يضطره ضيق العبارة إليها أو يحمله فضل العي عليها" .

رد الكلمة إلى أصل معناها باب من أبواب الفهم

ففي إرجاع الكلمة إلى أصلها عون على تبين المعنى واستخراج المقصود؛ لأن جذر الكلمة جوهر، والجوهر لازم للكلمة في جميع تصاريفها، وقد عمل به الرضي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾، "ومعنى قوله تعالى: ﴿مُبَارَكًا﴾ أي: ثابت النفع للناس؛ لأن أصل البركة مأخوذ من الاستقرار والثبوت، وهو قولهم: برك بركا وبروكا؛ إذا ثبت على حاله، والبركة: ثبوت الخير واستقراره وزيادته ونماؤه، ومنه قولهم: "تبارك الله" أي: ثبت ولم يزل ولا يزال، ومن قيل: "للصدر" البرك لثبوت المحفوظ فيه؛ ومنه "بركاء الحرب" أي: الثبوت فيها أو ثبوتها أو استقرار شدتها، وقد يمكن – على ما قدمناه– أن يكون معنى كونه مباركا ثبوت العبادة فيه ولزومها واستمرارها واتصالها، على ما يحكى على أن الطواف لا يكاد ينقطع ليلا ولا نهارا، أو التوجه إليه في الصلاة متصل على وجه الدهر لا انقطاع له ولا زوال" .

ووظفه كذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ﴾ ؛ حيث قال: "والصحيح في ذلك: أن أصل الرجع والرجوع –في اللغة– : إنما هو انعطاف الشيء إليك، وانقلابه نحوك، لا أنه كان عندك ففارقك، ثم رجع إليك، وإنما استعمل في المعنى الأخير مجازا وحقيقته ما ذكرنا، وفي كلامهم "الرجعة": المرة الواحدة؛ ومن ذلك قولهم: رجعت إليه القول، أي: خاطبته وصرفت قولي إليه، ويقولون: هل جاءتك رجعة كتابك ورجعانه أي جوابه، وقال الشاعر

كَأَنَّ منْ عَسل رُجعَانَ مَنْطِقُها .... إنْ كَان رَجْعُ كلاَمٍ يُشْبِهُ العَسَلاَ

قال تعالى: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ ، وكل ذلك يدل على المعنى الذي قلناه" .

وركن الرضي إلى هذه القاعدة في تبين أن ﴿تَنْظُرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ ، بمعنى تنتظرون، ومما يقويه "ذكره التمني في أول الكلام، والتمني هو الترجي للشيء، ومع الترجي يكون الانتظار غالبا" .

فالنظر عنده غير الرؤية ويقع على وجوه، أحدها: بمعنى الانتظار، والثاني: التفكر في الأدلة، والثالث: التدبر والتأمل، والرابع: تقليب الحدقة الصحيحة في جهة المرئي التماسا لرؤيته، "وهو المراد في هذا الموضع، وكل راء ناظر، وليس كل ناظر رائيا، فكان حقيقته الطلب؛ لأن الناظر يطلب الرؤية، والمتفكر يطلب المعرفة، والناظر – بمعنى المنتظر – يطلب الشيء الذي ينتظره، ويعلق خوفه أو رجاءه به" .

حمل القرآن على اللغة الجيدة الفصحى

يجب حمل القرآن الكريم على أفصح اللغات وأجودها؛ لأنه نزل معجزا في بيانه، لهذا رد الإمام الرضي قول من فسر قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ؛ بمعنى: صرتم، قال إن هذا القول ، "فيه بعد شديد عن سنن فصاحة اللسان العربي، وذلك أن "كان" بمعنى "صار"، وإن استعملت على بعض الوجوه، فليس بالفصيح الجيد ولا يحمل القرآن إلا على اللغة الفصحى والطريقة المثلى" .

قواعد التفسير التصريفية

نعني بها الأسس والقوالب الصرفية التي توضع فيها الكلمة ويتغير معناها بتغير قالبها، وقد ينوب قالب عن آخر إذا دلت عليه قرينة، وإذا لم يدل عليه يحمل على أصله، ولا يُتكلف في البحث له عن محمل يحمل عليه؛ فمن ذلك إقامة اسم المفعول مقام اسم الفاعل والعكس، وإقامة المصدر مقام الفاعل أو المفعول ، ونيابة أفعل الرباعي عن فعل الثلاثي فيما لم يسمع في الثلاثي .

إطلاق المصدر و إرادة اسم المفعول

هذا كثير في اللغة، منتشر في كلام العرب؛ ومنه في القرآن الكريم: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ أي: الموقن به، ومنه أيضا قوله تعالى حاكيا قول الملائكة لمريم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾ فالكلمة بمعنى الوعد والمراد بها الموعود، وقد جاء الكلمة بمعنى الوعد في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ ، "قال جماعة من المفسرين: إن كلمة الذين كفروا ههنا ما سبق من وعدهم بإطفاء نور سول الله صلى الله عليه وعلى آله، ونحت أثلته، وتنحية شريعته، وكلمة الله ههنا: ما سبق من وعده تعالى بإعلاء بنيانه، ورفع أعلامه، وإبعاد صيته، وتشريف بيته، وكفاية أمر أعدائه" .

مجيء استفعل بمعنى أفعل

توافق استفعل أفعل في الدلالة على بعض المعاني وهو كثير في كلام العرب؛ فأفعل تدل على التصيير، واستفعل تدل على التحول وتصيير الشيء من حال إلى حال، ومن هذا في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾، فأسلم بمعنى استسلم ويشهد له قوله

سبحانه: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ ، والإسلام والاستسلام الانقياد والخضوع والخشوع، ووجهه أن من أسلم أو استسلم قد صير نفسه سلما لأعدائه وحولها من حال المواجهة والدفاع إلى حال الخضوع والانقياد.

مجيء أفعل بمعنى فعَل

ذكر بحرق الحضرمي في شرحه على لامية الأفعال لأفعل إثنا عشر معنى، منها أنها تأتي بمعنى فعَل المضعف في الدلالة على الكثرة والتعدية، كعلم وأعلم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾؛ فأسلم بمعنى سلّم من التسليم: "أي اعترف بعجزه أو انتحال شيء من صنعته، وضعف عن مقاومته ومقاهرته، كما يقول القائل: سلمت لأمرك، أي: عجزت عن مغالبتك، وأقررت بالضعف عن مساواتك ومطاولتك" .

دلالة المصدر على الجمع:

لهذا حسن أن يكون قوله تعالى ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ بدل من ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾؛ فإن قيل: إن مقام مصدر ميمي من "أقام"، وهو مفرد من حيث اللفظ، و"آيات" جمع فكيف يبدل الشيء من الشيء وهو لا يطابقه في الصفة، قيل له: "تقديره "مقامات إبراهيم"؛ إلا أنه قال: "مقام" إبراهيم؛ لأن المصدر بمعنى الجمع، كما قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ ؛ أي: أسماعهم، وكذلك قوله سبحانه: ﴿لاَ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ ؛ أي: طروفهم؛ وعلى هذا قول الشاعر:

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ ... قَتَلْنَنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيِينَ قَتْلَانَا"

المبحث الثاني : قواعد التفسير اللغوية التركيبية في حقائق التأويل

قال الشاطبي: " للغة العربية – من حيث هي ألفاظ دالة على معان – نظران:

أحدهما:من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية.

والثاني: من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة.

فالجهة الأولى: هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى ... وأمّا الجهَة الثَّانية: فهي التي يخْتَصّ بها لسَان العربِ في تلك الحكَايةِ وذلِك الإخبَارُ، فإنَّ كلّ خبَرٍ يقْتضِي في هذه الجهَة أمورًا خادمَةً لذلك الإخبَار، بحسَب الخَبَرِ وَالمخْبِرِ، والمخْبَرِ عَنْهُ، وَالمخْبَرِ بِهِ، ونفس الإخْبار، في الحال والمسَاق، ونوع الأسلُوب: من الإيضاحِ، والإخفاء، والإيجاز، والإطنَاب، وغير ذلك" .

وقد كان الإمام الشريف الرضي على ذكر من هذا الأصل اللغوي، فاهتم بطرد أصول إعرابية وأخرى بيانية في تفسيره، جريا على نسق محكم، وسيرا في سياق مطرد، ونورد فيما نماذج من ذلك:

القواعد النحوية

اعتبر علماء القرآن أن العلم بتراكيب الخطاب وعلائقه؛ في اللفظ والمعنى، من آكد ما يجب على المفسر العلم به؛ من أجل ضبط الفهم، وتبين المعنى المراد؛ فقد نقل السيوطي عن أبي طالب الطبري أن من تمام شروط المفسر أن يكون "مُتَبِّلِغا من عدّة الإعراب لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام، فإنّه إذا خرج بالبيان عن وضع اللّسان؛ إما حقيقة أو مجازا فتأويله تعطيله" . وأوجب الزمخشري على متعاطي التفسير أن يكون" فارسا في علم الإعراب مقدما في حملة الكتاب" ، وإنما خصص الإعراب دون سائر العلوم بميزة الإتقان وسعة الاطلاع، – مع وجوب العلم بكل علوم اللغة–؛ فإنما فعل ذلك لأنه العمدة في هذا الباب، ومن لم يكن له باع في النحو حتى يفُقَّهَ كتاب سيبويه، ويكون إماما فيه فليس له في تعاطي علم التفسير نصيب .

إعراب الحروف

تحمل الحروف على المعنى الأصلي إلا إذا اقتضى السياق غيره

وهو من دقائق اللغة، وأسرارها العجيبة، حيث إن الحرف الواحد تتنازعه معان عديدة بحسب سياقه، وقد يحمل على أكثر من واحد، وهو من مباحث علم المعاني؛ إلا أنه لما كان له تعلق بالإعراب اشتغل به علماء النحو وصنفوا فيه المؤلفات، وأوعب كتاب فيها "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري. تتجلى فائدة هذه القاعدة في تذوق المعنى القرآني وحمله على الأفضل والأكمل، وإن كان يحتمل معنى صحيحا في اللغة، ومما رأيناه في كتاب الرضي من هذا، رده على من قال إن قوله تعالى: ﴿لاَ يَتَّخِذِ الْمُومِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُومِنِينَ﴾ ، إخبار عن صفة المؤمنين أنهم لا يتخذون الكافرين أولياء، فقال: "وهذا خطأ من قائله؛ وذلك أن الأمر لو كان على ما ظنه لكان يكون "لا يتخذُ المؤمنون" برفع الذال ولم يكن يجزمها، وكسرها للالتقاء الساكنين، فكونها مكسورة يدل على أنها نهي لا خبر" .

ومنه أيضا توجيه لقراءة حمزة بن حبيب: ﴿وَإِذَ اَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ بكسر اللام في "لما"، فاللام فيها لام إضافة وهي للجر ولابد لها من متعلق، ووجهُها أن "تتعلق بالأخذ، وكأن المعنى أخذ ميثاقهم لهذا الأمر؛ لأن الذين أوتوا الكتاب والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق لما أوتوه من ذلك؛ لأنهم الأماثل والأعلام، والقادة والحكام" .

فالأصل في أحرف المعاني أن تحمل على أصل دلالتها، فالواو أصلها الجمع، ثم تستعمل في الحال والاستئناف، فمن الحالية قوله تعالى: ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ ، وهو اختيار الشريف الرضي، ومعناها حينئذ: "لا يقبل توبتهم وهم على هذه الصفة من كونهم ضالين، فيكون قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾، حالا، ولا يكون ابتداء ولا خبرا" .

وتأتي "من" للمعان متعددة؛ فالأصل فيها الابتداء، وقد تجيء للتبعيض كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤتِهِ مِنْهَا﴾ ؛ فهي تدل على بعض من جنس المعطى منه، سواء كان ثواب الدنيا أو ثواب الآخرة .

مراعاة نيابة حروف المعاني بعضها عن بعض

وهو باب عظيم القدر، كثير الفائدة، عقد له ابن جني في الخصائص بابا خاصا، ومما قال فيه: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره –لا جميعه– لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وانس به، فإنه فصل في العربية لطيف، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها" .

وقد حكى الرضي عن سيبويه قول الخليل في أن اللام في "لما" بفتح اللام بمنزلة "إن" في قوله سبحانه: : ﴿وَإِذَ اَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ "ودخلتها اللام كما دخلت على إن حين قلت : لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في "ما" تمثل اللام التي في "إن"، واللام التي في الفعل هناك كالتي في الفعل ههنا" .

وحكى عن بعضهم أن اللام في الآية بمعنى "بعد"، وجواب الشرط في معنى التقديم والشرط في معنى التأخير، كأنه قال: وإذ أخذ الله ميثاق النبيئين قال لهم لتؤمنن بالرسول ولتنصرنه بعد ما آتيناكم من كتاب وحكمة"، واستشهد له بقول النابغة:

تَبَيَّنْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ..... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ السَّابِعُ

ولم يرضه الشريف الرضي وقال: إن فيه نظرا .

ليس في القرآن حرف زائد بدون معنى

شدد الرضي النكير على من قال إن "ما" في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ زائدة مقحمة، وأن المعنى فـــ "فبرحمة من الله لنت لهم"، فهذا غير صحيح؛ "لأن ما ههنا لها فائدة معلومة، وذلك أن معناها تفخيم قدر الرحمة التي لان بها لهم؛ فكأنه قال تعالى فبرحمة من الله لنت لهم، وموقع ما ههنا كموقعها في قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ ؛ فمن قولنا إن تعالى أراد: تعظيم ما غشيهم من موج البحر، ولو لم تكن فيه هذه الفائدة لكان عيا لا يجوز على الحكيم تعالى أن يأتي به، وكان يجري مجرى القائل: أعطيت فلانا ما أعطيت، إذا لم يرد تفخيم العطية" .

لا يسار إلى التقدير إلا إذا تعذر الحمل على الظاهر

التقدير عند النحاة نوعان: تقدير المعنى ويكون من أجل إيضاح التركيب فحسب، ولا دخل له في الإعراب، وتقدير الإعراب ولا بد وأن يكون له أصل في الإعراب، فأما تقدير المعنى فكثير في هذا الكتاب، وأما تقدير الإعراب فنذكر منه، قوله في تقدير مضاف في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ ؛ حيث قال الشريف الرضي: "وحقيقة الكلام عندنا أن فيه تقدير مضاف محذوف، فكأنه قال سبحانه: ثم جاءكم ذكر رسول أو علم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به، ... ولذلك في القرآن نظائر كثيرة، منها قوله سبحانه ﴿مَا خَلْقُكُمْ وَلاَ بَعْثُكُمْ إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ؛ أي: كخلق نفس واحدة وبعثها" .

إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول

يعمل المصدر عمل الفعل بشروط، وقد يضاف إلى فاعله ويكمل بمفعوله والعكس، فمما ورد في القرآن مضافا إليهما قوله سبحانه: ﴿وَإِذَ اَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴾، قال الرضي: "ويجري كون الميثاق مضافا إلى النبيئين في أنه يصلح أن يكون مأخوذا منهم أو مأخوذا لهم من غيرهم، مجرى إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول على حد سواء؛ لأنه يجوز أن يضاف إلى كل واحد منهما، فتقول: أعجبني ضرب عمرو خالدا، إذا كان عمرو فاعلا، وأعجبني

ضـرب عمرو خالد ،إذا كان عمرو مفعولا، فمن إضـافته إلى الفاعل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَـهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَـدَتِ الأَرْضُ﴾ ، ومن إضـافته المفعول من غير أن يذكر معه الفاعل قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْئَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ ، وقوله عز اسمه: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ " .

إذا احتملت الآية وجهين إعرابيين حملت عليهما معا إذا لم يكن بينهما تعارض

قد يتنازع الكلمة إعرابان فتحمل على الأفصح والأبلغ؛ ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾، فقد اختلف النحاة في وجه انتصـاب ﴿مُبَارَكًا﴾؛ فقيل: إنه في موضـع حال من الضـمير في "وضـع"، وقيل: إنه منصـوب بالظرف ﴿بِبَكَّةَ﴾؛ فعلى الأول أن العامل فيه معرفة، ونبني عليه أنه يكون قد وضع قلبه بيوت أخرى؛ إلا أنه تميز بحاله المبارك، وأما الثاني: فالعامل فيه نكرة، ونبني عليه انه لا يجوز أن يتقدمه غيره؛ لأنه لا تعلق له بالحال فكأنه أول بيت وضع للناس مطلقا .

الأصل في الفعل المضارع احتماله للحال والاستقبال حتى تدخل عليه السين أو سوف فيتمحض للاستقبال

يدل الفعل المضارع على الحال والاستقبال بأصله، ويختص بالاستقبال إذا دخلت السين أو سوف، فـ"أذبحك" في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّيَ أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّيَ أَذْبَحُكَ﴾ ، مضـارع خال من أدوات الاسـتقبال، ومعناه: حازم على ذلك آخذ بأسـبابه؛ فلذلك صـح قوله تعالى: ﴿قَدْ صَـدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾، وإن لم هناك ذبيح .

لا يقدر مضمر إلا لما استشكل من التراكيب

الأصـل في الكلام أن يحمل على ظاهره، فإذا تعذر الحمل على الظاهر قدر له مضـمر على حسـب متعلقه، كما في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ حيث جاء المفرد بدلا من الجمع، فوجب التقدير حتى يتطابق المبدل والمبدل منه، لهذا قيل إنه على إضـــمار "هي"، أي: "هي مقام إبراهيم" .

صحة رجوع الضمير على غير مذكور سابق إذا قامت الدلائل عليه

وهو من عجيب البلاغة، وباهر البيان، كما في قوله ســبحانه: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنَ أَقْطَارِهَا﴾ ، قال الرضـــي: "وأطبق العلماء –لا يتعاجمون– على إن المعني بذلك مدينة للرسول صلى الله عليه وعلى آله، وعدوا ذلك من أبواب الفصاحة العجيبة؛ لأنه أراد سبحانه المدينة، ولم يجر لها في السـورة التي الأحزاب ذكرا قبل الآية المذكورة، ومثله قوله سـبحانه في سـورة "ص": ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ؛ وإنما أراد به الشـمس ولم يجر لها في السـورة ذكر" .

٢.القواعد البلاغية

اعتبر علماء القرآن علمَ المعاني وعلم البيان من أجل الشـروط التي يجب على متعاطي التفسـير العلم بها بالإضـافة إلى علم البديع –بعد علمه بدلالة المفردات، ومعاني الإعراب–؛ "لأنَّه يعرف بالأوّل خواصّ تراكيب الكلام؛ من جهة إفادتها المعْنى. وبالثّاني خواصَّـــها؛ من حيث اختلافها بحســـب وضـــوح الدّلالة وخفائها. وبالثّالث وجوه تحســين الكلام. وهذه العلوم الثّلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسّـر؛ لأنَّه لا بدّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز؛ وإنّما يدرك بهذه العلوم" .

ونورد فيما يلي نماذج من توظيف الإمام الشـريف الرضـي لمجموعة من القواعد البلاغية في تفسـير القرآن، مراعيا في ذلك خصـوصـية البيان القرآن، وسياق الخطاب.

الخبر لا يفيد وقوعه على الوجه المخبر به مطلقا

إذا ورد خبر في القرآن على عمومه فهذا لا يفيد تحققه على الوجه المنطوق به؛ بل إنه يدخلها لتخصـــيص، وقد يدخله الشـــرط، فمثلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾، إن حمل على أنه خبر، فإنه لا ظاهر له؛ لأن العبد لا يخلو من خوف، فلا يصـح أن يوصـف أنه آمن على الإطلاق، وما هذه حاله في الأوصاف لابد أن يكون في حكم المجمل المحتاج إلى البيان

خروج الأمر في صورة خبر

قال الرضي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ هو أمر وإن كان في صورة الخبر؛ كأنه قال سبحانه، وهو آمن في حكم الله وفيما أمر به، فكان في ذلك أمر لنا بإيمانه وحظر دمه في مكانه" .

إقامة الظاهر مقام المضمر يفيد التفخيم والتوكيد

قال الرضي في رده على من قال إنه كان يكفي إرجاع الضمير على الظاهر السابق دون تكريره، في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ﴾ ، فقال: إنما أعيد اسم الله تعالى ههنا للتفخيم والتأكيد، ومن عادة العرب إذا أجروا ذكر الآمر، يعتمدون تفخيمه، ويقصدون تعظيمه، بأن يعيدوا لفظه مظهرا غير مضمر، إذا كان الإضمار يطأطئ من الاسم ويضائله، بقدر ما يرفع منه الإظهار ويفخمه، وعلى ذلك قول الشاعر:

لاَ أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ ... نَغَّصَ المَوتُ ذَا الغِنَى وَالفَقِيرَا

ومثله قول النشناش النهشلي:

فَعِشْ مُعْدَماً أَوْ مُتْ كَرِيماً فَإِنَّنِي ... أَرَى المَوْتَ لاَ يَنْجُو مُنَ الموتِ هَارِبُهُ

خطاب الأنبياء بما يجوز دخول أممهم معهم خطاب لأممهم

كما في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيءُ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ ، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَ اَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّنَ﴾؛ لأن الأنبياء عليهم السلام من حيث كانوا أسبابا لإيمان أممهم الذين استحقوا معه أن يخاطبوا بالشرائع، ويدلوا على المصالح، كان الأمم كالمضافين إليهم والمصلقين بهم" .

إذا ورد الأمر في القرآن بمعنى السلطان والقدرة ونسب إلى غير الله فهو مجاز واتساع

قال الشريف الرضي في تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الاَمْرِ شَيْءٌ﴾ ؛ أي: ليس لك من السلطان والقدرة شيء؛ وإنما ذلك الله تعلى دون أحد من خلقه، وإن كان له أمر في تدبير الأمة من غير جنس السلطان والقدرة الحقيقتين الذين لا يوصف بحقيقتهما إلا الله تعالى، ومن وصف بذلك من العباد وصف مجازا واتساعا" .

فقد راعى الإمام الشريف الرضي القواعد اللغوية الضابطة للفهم القرآني، واستحضر الأصول البيانية الكاشفة للمعنى الإعجازي، فكان يصدر عنها في تأويلاته، وينطلق منها في توجيه ما تشابه من آي الذكر الحكيم، ومن خلال ذلك يتجلى لنا أن قواعد التفسير اللغوية كانت مضمرة في نفوس المفسرين القدماء؛ بل كانت نسقا فكريا يصدرون عنه، فلا تضطرب أقوالهم، أو تتناقض تأويلاتهم، وكل هذا يفضي إلى القول بأن علم قواعد التفسير علم عتيق من جهة العمل والتوظيف، حادث من جهة التأليف والتدوين والتصنيف.

خلاصات تركيبية:

تناولت هذه الدراسة حياة الشريف الرضي وآثاره العلمية، وتطرقت إلى الجزء الخامس من كتابه الموسوم بـ "حقائق التأويل في متشابه التنزيل"؛ من حيث الموضوع والمنهج والقيمة، ثم حاولت أن تتبع التفسيرات البيانية لمتشابه الآي في الكتاب من خلال النظر في القواعد اللغوية التي استدعاها الكاتب لتبرير آرائه والاحتجاج لها.

وقد وقفنا على مجموعة من الخلاصات نجملها في الآتي:

- الكتاب جزء من عشرة أجزاء ضائعة مما يدل على ضخامة العمل وموسوعية صاحبه.
- بيانه العالي السهل، الذي يتفق بأسلوبه مع الذوق الحديث في الإنشاء.
- اختصاصه بموضوع المتشابه.
- جمعه واستقصاؤه لأقوال العلماء إلى ذلك العصر.
- تشابهه مع كتاب الأمالي لأخيه الشريف المرتضى في بعض المسائل ما يدل على تلقيهما العلم من نفس الشيوخ.
- غياب مقدمة المؤلف صعب علينا الوقوف على منهجه ودواعي تأليفه.
- قواعد التفسير اللغوية من شروط المفسر؛ وقد كانت حاضرة في ذهن الإمام الشريف الرضي، وعمل بها ووظفها في الفهم.
- استحضار الإمام الشريف الرضي للخطاب العربي؛ في أنساقه وأسيقته، ومن خلال هذا النمط تفهم معاني القرآن.
- أبان الشريف الرضي أن العلم بقواعد البيان من أقوم سبل فهم الفرقان، وإدراك إعجازه.

لائحة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
- أعلام الشعراء العباسيين، سلمان هادي الطعمة. ط١، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د–ط)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، ١٩٥٧.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي. تح: بشار عواد معروف. ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢.
- تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، تح: علي محمود مقلد، ط١، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٧٣.
- حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف، الجرجاني. الدار العالمية، القاهرة، ١٩٦٨.
- حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي، تح: محمد الرضا آل كاشف الغطاء، ط١، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ١٩٨٦.
- الخصائص، ابن جني، تح: علي النجار. ط١، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.
- الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، السيد علي المدني، تح: محمد جواد المحمودي. ط١، مؤسسة تراث الشيعة، قم، إيران، ١٣٩٧هـ.
- دمية القصر وعصرة أهل العصر، الباخرزي. ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ.
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتاب العربي، بغداد، لبنان، ٢٠٠٧.
- عمدة الطالب في نسب أبي طالب، الداوودي. تح: السيد مهدي الرجائي. ط١، الخزانة العالمية للمخطوطات، قم، إيران، ٢٠٠٩.
- فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي. تح: عبد الرزاق المهدي. ط١، إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢.
- فهرست رجال النجاشي، أحمد بن علي النجاشي. دار الأضواء، بيروت، لبنان.
- الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري. الدار العالمية، القاهرة، ١٩٦٨.
- الموافقات، الشاطبي. تح: مشهور آل سلمان. أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ط١، دار ابن عفان، ١٩٩٧.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، تح: إحسان عباس. ط١، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٧١
- يتمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور الثعالبي. تح: مفيد محمد قمحية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣.